الجواب السادس — ستنشر الاتفاقية في الجريدة الرسميه وسيتيسر لاعضاء المجلس العالي الاطلاع عليها والوقوف على مضمونها ·

وكيل الرئيس — مواضيع الجلسة الاتية ·

١ — اجوبة الحكومة بخصوص دائرة المراقبة ·

٢ — معاهدة الصلح مع تركيا ·

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

العدد ٤٩ — السنة الثانية

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : الخميس في ٢٣ شوال ١٣٤٩ — و ١٢ آذار ١٩٣١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثامنة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الثامنة والعشرون

افتتحت الجلسة الثامنة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٢١—١—١٩٣١ المصادف يوم الاربعاء برئاسة وكيل فخامة الرئيس ابراهيم بك هاشم وزير العدلية وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الا سعيد بك المفتي ومثقال باشا الفايز وسعيد باشا الصليبي وعبد الله بك الكليب ·

وكيل الرئيس — عندنا جواب مدير المراقبة ·

فقرئت الوكالة من قبل السكرتير ومن ثم وقف المنتدب السيد محمد عبد المهدي وقرأ جواب مدير المراقبة بالنيابة عنه :

السؤال الاول — كان المجلس التشريعي قرر في دورته الماضية وضع مشروع قانون يحدد فيه ارتباط دائرة المراقبة بالحكومة ويعين صلاحيتها ووظائفها وتشكيلاتها وفق احكام المادة ٥٦ من القانون الاساسي وقد احيل ذلك الاقتراح على الدائرة المختصة لوضع صيغة المشروع الانف الذكر وكانت الحكومة في جوابها وعدت في تقديمه باسرع وقت والى الان لم يبعث الى المجلس التشريعي الموقر مشروع ذلك القانون فما هو السبب ؟

الجواب — ان فخامة رئيس الوزراء المعظم بكتابه رقم رن ٢٧/١٣٩٦/١ تاريخ ١٩٣١/١/١٠ لم يطلب الينا ان نتولى الاجابة على هذا السؤال ·

السؤال الثاني — بلغني انه يوجد موظفون من موظفي دائرة المراقبة مقيمين في الملحقات بصورة دائمة مع عائلاتهم واكثرهم يسكن بلدته وانه تدفع لهؤلاء الموظفين مياومات علاوة عن ماهو مقرر لهم قانوناً اسوة بباقي الموظفين فما هو السبب في ذلك ؟

الجواب — لايوجد موظفون من موظفي دائرة المراقبة (تدقيق وتحقيق الحسابات) مقيمين في الملحقات بصورة دائمة بل جل ماهنالك ان مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات يوفد موظفي هذه الدائرة الى الملحقات عندما يتطلب العمل لايفادهم للتدقيق ومتى انجزوا العمل المطلوب منهم انجازه رجعوا لمركز وظيفتهم عمان · والمياومات التي يتقاضونها هي وفقاً لما نص عليه قانون النقل والسفر كما وان موظفي هذه الدائرة يسكنون عمان ولا يتقاضون مياومات اثناء وجودهم فيها · اذا اراد الموظف استصحاب عائلته فله مايشاء غير ان الحكومة لاتعطيه اكثر مما هومقنن له من الوسائط النقلية (اي لااكثر من اجرة مقعد واحد في السيارة) ولا تعطيه مياومات لعائلته ·

السؤال الثالث — بلغني ان مدير المراقبة (رئيس التدقيق والتحقيق) يذهب للملحقات تحت ستار التفتيش ويتقاضى عن ذهابه وايابه وغيابه مياومات مع انه يقضي مدة غيابه في نزهات خاصة فهل لدى فخامتكم علم بذلك ؟

الجواب — ان مانفضل به عضو المجلس التشريعي لاصحة له البته ·

توفيق بك — لم تطلب رئاسة الوزراء من مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات الاجابة على السؤال الاول من اسئلة حضرة العضو المحترم محمد بك الانسي لان الجواب على هذا السؤال يتعلق بها لذلك اقول يوجد الان في المجلس التنفيذي تحت البحث صيغة مشروع يعين صلاحيات هذه الدائرة ووظائفها ·

محمد بك الانسي — شائت الاقدار ان تخلق في بلادنا دائرة سارت في تكاملها حسب ناموس النشوء والتكامل فمن موظفين اثنين الى خمسة وسرعان مابلغته في خلال سنتين او ثلاث من الارتقاء والتكامل اذ بلغت ١٦ موظفاً يتقاضون مع نفقاتهم مبلغاً يقارب الاربعة الاف من الجنيهات ·

وهكذا شاء القضاء ان يرينا كيفية نشوء هذه الدائرة العظيمة فمن شخصين اثنين بسرعة غريبة كما شاء التاريخ ان يظهر للناس حياة ابراهيم الخليل عليه السلام كيفية نشوء هيئة اجتماعية من فرد · فأذا كان الانسان يستغرب نشوء امة باسرها من شخص واحد فله من هذه الدائرة مايقربه من الحقيقة ويعينه على تفهم سنن الكائنات المفعمة بالعجائب ولله في خلقه عجائب وشؤون ·

وانه لما يحير الالباب ماشاهدناه من التطورات العديدة في تسمية هذه الدائرة · فمن محققين اثنين من موظفي حكومة فلسطين الى فرع تدقيق الحسابات التابع لوزارة المستعمرات الى دائرة المراقبة التابعة لوزارة المستعمرات ، الى دائرة التدقيق والتحقيق التابعة لحكومة شرق الاردن ولا ندري ماستسمى به غداً لان اسمها :

كريشة في مهب الريح طائرة * لاتستقر على حال من القلق

وقد مرت هذه التطورات كلها ، وصرفت لهذه الدائرة مبالغ لايستهان بها ، دون ان يكون لها قانون يحدد ارتباطها بالحكومة ، ويعين اوضاعها وسلطتها ، والقاب موظفيها خلافاً لاحكام المادة ٥٦ من القانون الاساسي الذي اقسمنا واقسمت الحكومة معنا قسم المحافظة عليه الى ان اضطر المجلس الموقر في دورته الماضية لاعطاء قرار يلزم الحكومة بوضع مشروع قانون لهذه الدائرة كما نصت عليه المادة ٥٦ الانفة الذكر · وقد طالب الحكومة بارساله الى المجلس عدة مرات فكانت

تعده بأتيانه باقرب وقت · ولا يغرب عن بالكم تلك المشادة التي وقعت في الدورة الماضية حيث امتنع المجلس الموقر عن تخصيص اي مبلغ لهذه الدائرة مالم تحدد اوضاعها وسلطتها بقانون · وذهب عندئذ المتاجرون بالدسائس يصورون المجلس في طلبه هذا بأنه غير راغب في النظام والتدقيق بل كادوا ان يجعلوه في عداد من يدينون بالمبادئ الفوضوية · مع انه ماكان عدواً للنظام بل كان في طلبه عدواً للفوضى الضاربة اطنابها في هذه الدائرة من اولها الى هذه الساعة ، وجل قصده كان منحصراً في تنظيمها وجعلها موضع احترام الجميع لاموضع الاستهزاء كما هو واقع اليوم ·وها قد سمعتم جواب الحكومة ايضاً بأن لدى المجلس التنفيذي مشروعاً يدرسه ولا ندري اهو مشروع قانون ام نظام ام تعليمات وعلى كل فقد كانت العجلة في نظرها من الشيطان او انها تعمل بما يقولون «كل آت قريب» فلله الامر من قبل ومن بعد ·

تعلمون ايها السادة ! ان رئيس هذه الدائرة وبعض موظفيها هم مستعارون جيء بهم لغاية سامية لفحص وتدقيق حسابات الحكومة جميعها لئلا تتسرب اموال الحكومة الى جهات غير مشروعة ولتكون هذه الدائرة انموذجاً حسناً وقدوة صالحة لجميع الدوائر في التوفير والتدقيق وتنظيم الحسابات · غير ان الادوار التي قام رئيس هذه الدائرة بتمثيلها على ظهر الامة جعلت الناس قاطبة تنفر من هذه الدائرة وتشمئز منها حتى غدت كلمة « مراقبة » ثقيلة على النفوس لايرافقها شيء من الثقة والاحترام · اذ كيف يتاح للناس يخامرهم شيء من الاحترام نحو هذه الدائرة وهم يعلمون ان رئيسها تشاتم مع احد موظفيه في يوم من الايام في المكتب الرسمي وأشتد بهم الامر الى ان وصل حد الملاكمة على مسمع ومرأى من بقية الموظفين ! بل كيف يتخلل النفوس شيء من الاحترام نحو هذه الدائرة وهم عالمون بالرحلات الخصوصية المعلومة التي يقوم بها رئيس هذه الدائرة على حساب الامة ·

توجد في فلسطين دائرة للمراقبة تراقب جميع الحسابات وتتقاضى مايقارب التسعة الاف من الجنيهات · ولا يخفاكم ان واردات حكومة فلسطين تتجاوز ٣ ملايين جنيهاً بينما وارداتنا بما فيها الهبة البريطانية لاتتجاوز ٣٥٠٠ الفاً من الجنيهات تتقاضى منها دائرة المراقبة في شرقي الاردن مايقارب من ٤٠٠٠ جنيهاً · ففي فلسطين التي وارداتها لاتقل عن ٣ ملايين جنيهاً مايقارب على ٣٠ موظفاً للمراقبة وفي شرق الاردن التي وارداتها لاتتجاوز ٣٥٠ الفاً كما اسلفت ١٦ موظفاً · فتأملوا كيف يكون العدل والانصاف في توزيع اموالنا !؟

لدينا دائرة للزراعة كلنا في الدورة الماضية سعى جهده لاضافة مبلغ من الوفر الذي اقتصدناه

لتتمكن هذه الدائرة من ان تحدث لنا حدثاً جديداً نستطيع أن نبني عليه اسس مستقبلنا الزراعي فخلقت لنا العراقيل تلو العراقيل حتى حيل بيننا وبين مانريد وكالوا لدائرة المراقبة المال كيلاً لتنفقه جزافاً وبدون حساب ·

يقول مدير المراقبة انه لم يصرف مياومات علاوة على رواتب موظفين مقيمين بين اهلهم وفي بلدتهم بل يصرف هذه المياومات لموظفين غير المقيمين في الملحقات وفق القانون مع انه هنالك موظفين في مأدبا والكرك والصات مضى على وجودهم هناك مايقارب السنة وحضرة المدير يقوم بصرف المياومات كما يشاء ولمن يشاء منهم ·

ان فخامة رئيس الوزراء صرف لهم هذه المياومات بعد ان اغفل من قبل مدير المراقبة ان المقصد الاساسي من اعطاء المياومات هو للذين يتغيبون عن مقر وظائفهم الدائمة بصورة موقتة ولم يعطوا منزلا في احدى ابنية الحكومة لئلا يكونوا عالة على الناس وعلى هذا بنيت المادة العاشرة من قانون نفقات الانتقال والسفر اذ نصت الفقرة الاولى منها على ان يعطى للموظفين الذين يتغيبون موقتاً عن مقر اعمالهم الدائم ولم يعطوا منزلا في احدى ابنية الحكومة مياومات كاملة عن ثماني ليال فقط ونصت الفقرة الثانية منها على اعطائهم نصف المياومة عن ثماني ليال اخرى بعد انقضاء الليال الثمانية الاولى في محل ما · فيفهم من هاتين الفقرتين :

١ ــ يجب ان يكون التغيب عن مقر العمل الدائم ·

٢ ــ يجب ان يكون التغيب موقتاً ·

٣ ــ المدة الموقته ثماني ليال اولى وثمانية ثانية اي ست عشرة ليلة على ان تكون في محل واحد ·

وعلى هذا فلا يحق لرئيس هذه الدائرة ان يعطي ملا واحداً باسم مياومات لموظفيه الذين اصبح مقر اعمالهم الدائم في الملحقات وفي بلدتهم وبين اهلهم ·

نعم ! ان الفقرة الثالثة من المادة العاشرة الآنفة الذكر نصت على انه يجوز لرئيس الوزراء في ظروف استثنائية ان يصرح بدفع مياومة كاملة او نصف مياومة لمدد تزيد على المدد المعينة في الفقرتين الآنفتي الذكر · فيفهم من هذه الفقرة :

١ ــ يجوز لرئيس الوزراء ان يصرح بأعطاء مياومات او نصف مياومات لمدد تزيد على الستة عشرة ليلة ·

٢ ــ يجب ان يكون هذا الاعطاء مقروناً بظروف استثنائية ·

لهذا فأنني احب ان اعلم من رئيس هذه الدائرة فيما اذا كانت هنالك ظروف استثنائية تدعو

لاعطاء مياومات لموظفيه الذين يشتغلون في مقر عملهم الدائم ومع عائـلاتهم وفي بلدتهم ! وماهي قيمة تلك الظروف التى حدت به الى مثل هذا العمل ؟ !

وانني لموقن بأنه ليس هنالك اي ظرف استثنائي او اية حالة مجبرة تدعوه لامر كهذا اللهم الا رغبة في معارضته للقانون باسم القانون ومخالفته للمنطق او الوجدان والضمير ، وانني لااستطيع ان افسر سلوكه هذا الا بما يأتي :

١ — اغفال رئيس الوزراء .

٢ — سوء استعمال الوظيفة .

ربما يعتقد البعض من الزملاء الكرام انني اتحامل على حضرة رئيس هذه الدائرة المحترم غير ان الحوادث التي سأذكرها لكم الان. تثبت لكم ماانطويت عليه من حسن النية والتفتيش على المصلحة العامـة وتظهر لكم جـلياً كيف يعلمنا جنـابه الاقتصاد والتنظيم ـفي حساباتنا جميعها وهاكم مـا يأتي :

١ — سافر رئيس هـذه الدائرة في ١٣ مايس سنة ٩٢٩ مع ذويـه الى الحمة تحت ستار التفتيش بسيارة رقمها ٢٢٠ ومكث هناك سبعة ايام متوالية استعمل فيها السيارة تارة في الحمة وتارة بين الحمة وجهة اخرى هو يعلمها . فلست ادري ولا المنجم يدري ماهي البواعث العظيمة التي بعثت برئيس دائرة المراقبة نفسه ليدقـق ويفتش حسابات الحمة سبعة ايام متوالية يتقاضى عنها المياومات واجرة السيارة ؟! اللهم الا الاستجمام والتنزه على حساب الامة ! وهناك ايها السادة وجه رئيس هذه الدائرة الى الزميل الكريم سعيد بك المفتي وظيفة جديدة عنـده لااريد ذكرها بل اذا استنطقتم الزميل الكريم ربما نزل عند رغبتكم فاعلمكم بالوظيفة الجديدة والاسباب التي دعت اليها .

٢ — سافر حضرته في ٢٤—١١—٩٣٠ مع اثنين من موظفيه بسيارة رقمها ٢٢٠ الى الكرك علاوة على الموظف الموجود هناك فكان مجموع موظفي المراقبة ثلاثة ورئيسهم . فلست اعلم الاسباب التي قضت على حضرة الرئيس وفريق من موظفيه بالذهاب الى الكرك ؟ وما هي الفوضى العظيمة التي تستلزم ذهاب هذا العدد العظيم من الموظفين وما هي نتيجة تحقيقاتهم ؟ ما كان من هذا كله شيء الا رغبة في التنزه على حساب الامة من يوم ٢٤-١١ الى ١ - ١٢ - ٩٣٠ .

٣ — سافر رئيس هذه الدائرة في ١٨ آب سنة ٩٢٩ مع احد موظفيه بسيارة (طبعاً رقمها ٢٢٠) الى الحمر لاجل تفتيش الحمر . ولكن لم يستقر به المقام حتى اعاد السيارة الى عمان (وتلفن) لاحد موظفيه بان يحضر له عائلته مع كبش بالسيارة نفسها وظل طيلة ذلك النهار هناك وثاني يوم—١٩

منه رجع بالسيارة نفسها وتم الفحص الفجائي كما يقولون فياترى هل كان هنـاك ما اوجب ذهاب حضرتـه واثنين من موظفيه للحمر ؟ كـلا ان ذهابـه كان للتنزه والانشراح . تحت ستار التفتيش .

٤ ـ سافر جنابه في ٢٩٦٩٣ الساعة ٤ بعد الظهر مع ذويه واحد موظفيه الى الزرقا بسيارة رقمها طبعاً ٢٢٠ ايضا لاجراء عملية الفحص الفجائي هناك ولست ادري فيما اذا كان هناك محاسبون او صناديق اموال اوجباة ؟ ولكن اتعلمون ما كانت نتيجة هـذه السياحة ؟ انـه عندما وصل الى الزرقا اعـاد السيارة لتنتظره في محطة عمان ثم لما لم يجد في الزرقا محاسبين ولا جباة ولا صناديق للاموال اضطر لان يجري فحصه الفجائي في المحطة ولا اعلم فيما اذا كانت المحطة تحت اشرافه ؟ وبعد ذلك رجعوا جميعهم بالقطار مجانا تحت ستار تفتيش التذاكر . فهل تفتيش التذاكر في القطار يستدعي ذهاب رئيس الدائرة بنفسه واحد موظفيه ؟ كلا !

٥ ـ وهناك رحلة اخرى اشد غرابة مما ذكرت وهي ان احد موظفي دائرة المراقبة كان اخذ من قاضي السلط الشرعي مبلغ ٣ جنيهات بطريق لا استطيع الجزم بانها غير مشروعة . ثم اضطرت دائرة المراقبة على اعادة هذا المبلغ . فما كان من رئيس هذه الدائرة الا ان شد رحاله الى الصلت مع احد موظفيه بسيارة رقمها ربما كان ايضاً ٢٢٠ ليقدم ذلك المبلغ الى القاضي الآنف الذكر الم يكن بامكانه اعادة المبلغ عن طريق البريد او عن طريق السيارات التي لا تنقطع بين عمان والصلت يومياً ؟ بلى غير انه ما ذا نفعل بنزعته لخلق الرحلات بدفع المياومات واجور السيارات ؟

فهذه الرحلات وامثالها اكثر ما كان يتقاضى عنها المدير ومن بمعيته من الموظفين مياومات وكنا ولم نزل ندفع لهم ايضاً اجور السيارات التي كان رقمها في اكثر الاحيان ٢٢٠ وانكم تستغربون اصراري على السيارة التي رقمها ٢٢٠ ولكن عندما تقفون على الحقيقة تتولاكم الدهشة !! اذ كانت لمدير المراقبة سيارة خصوصية شائت الاقدار ان يبيعها الى احد السواقين تحت ذلك الرقم رقم (٢٢٠) باقساط معلومة ثم عكف حضرة الرئيس المحترم على خلق رحلات مهما كان شكلهـا والظروف الداعية لها ليتمكن بهذه الطريقة من الحصول على ثمن السيارة بطريقة سهلة ولا تدعوه لمراجعة المحاكم :

انني ايهـا السادة لست من الذين يحملون غلا في قلوبهم نحو هـذه الدائرة ورئيسها بـل من الراغبين في تنظيم الدوائر وتدقيق حساباتها غير ان التصرفات الكيفية التي يقوم بهـا رئيسها تحت ستار التدقيق مستفيداً من القانون تجعلني وتجعل كل فـرد من افراد الامـة مرتاباً في المقصد

الشريف والنية الحسنة التي بني عليها تأسيس هذه الدائرة ·

وقد كنت معتقداً عندما اقيمت هذه الدائرة بأنها ستكون مثالا قيماً تحتذيه جميع دوائرنا الحكومية وظللت كما ظل غيري ايضاً نراقب اعمالها وكنا نعلل النفوس بالصبر والاصلاح كلما بلغنا شيء عن التصرفات الكيفية القائمة بهذه الدائرة حتى تفاقم الامر وعز الصبر ولم يعد بوسعنا الا الجهر بالحق لعلى الجهر بالحق يفيد · لهذا اقترح على مجلسكم الموقر ما يأتي :

١ — تعين مدة للحكومة لتقديم مشروع قانون دائرة المراقبة على المجلس او ان تقدمه باول جلسة استثنائية تعقد بسبب قرب انتهاء الدورة الحالية ·

٢ — ان تقوم الحكومة فوراً بتشكيل لجنة خاصة من موظفين قديرين لتفتيش اعمال هذه الدائرة بصورة جدية وتدقق جميع مستندات الصرف وتحقق عن كيفية صرفها والاسباب الداعية لذلك اعتباراً من تاريخ تأسيسها الى الان ورفع نسخة من تقرير هذه اللجنة الى المجلس التشريعي الموقر · ليرى رأيه فيه ·

٣ — توقيف دفع المياومات لموظفي دائرة المراقبة الذين هم في الملحقات بصورة دائمة كما نوهت عنه

عطا الله بك السحيمات — كان المجلس العالي في الدورة الماضية قدم اقتراحاً بخصوص الاستغناء عن الموظفين المستعارين الا ان فخامة رئيس الوزراء لم يتخذ اية اجراآت بهذا الخصوص كما ان احد المستعارين في دائرة المراقبة والذي يدعى جبره ياسمينه يتقاضى راتب يقدر بثمانية وعشرون جنيهاً فلسطينياً مضت مدة خدمته المستعار من اجلها كما وان المجلس التنفيذي قرر الاستغناء عنه الا ان فخامة رئيس الوزراء اعاده الى وظيفته بصورة موقتة رأفة بعائلته ·

زملائي الكرام ! انظروا كيف ان فخامة رئيسنا الجليل يرأف بعائلة مركبة من اربعة اشخاص ولا يرأف بأهالي شرق الذين يموتون جوعاً · ان مجموع رواتب دائرة المراقبة تقدر بأربعة الاف جنيهاً ولم تفد البلاد بقرش واحد ·

نجيب بك ابوشعر — انما اقول الآن هو خارج بطبيعة الحال عما تفضل به حضرة الزميل صاحب السوءال واني لم اصرح باسم حضرة الزميل وذلك لالفات نظر المجلس العالي بان العادة المتبعة في المجالس النيابية هي ان لا يصرح بالاسماء بل يقال ان احد الزملاء المحترمين قال كذا وكذا واقترح ما هو كذا وكذا والحكمة في ذلك هو منعاً للمشاحنات التي ربما تجري من جراء لفظ او التصريح باسماء بعض النواب

ان دائرة المراقبة هي دائرة غير مشروعة في شرق الاردن فهي لا تستند على قانون ووجودها

مخالفة فظيعة لما لشرق الاردن من حرية واستقلال قيل انه اعترف بهما موءخرا ·

فالمراقبة المالية التي قد اعترف بها من قبل صاحب السمو الملكي المعظم سنة ١٩٢٤ هي وجود مستشار مالية وقد سبق وعين ذلك المستشار لا ايجاد دائرة مراقبة تابعة لوزارة المستعمرات · اننا بطلبنا وضع قانون لهذه الدائرة معناه اننا اعترفنا بمشروعية وجودها في شرق الاردن وهذا امر لا اخال الزملاء يوافقوننا على مثله · فشرق الاردن قد اعترف بأستقلالها كما سبق ونوهنا ومعنى ذلك انها لم تعد مستعمرة ولم تعد تابعة لوزارة المستعمرات فدائرة المراقبة مهما تغيرت اسماوءها كما تفضل حضرة العضو المحترم صاحب السوءال ولو انها سميت دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات التابعة لحكومة شرق الاردن فهي لا تزال ولن تزال تابعة لوزارة المستعمرات الامر المخالف كل المخالفة لحقوقنا المشروعة فرئيس هذه الدائرة اعني رئيس فرع المراقبة الموجود في شرق الاردن هو في الحقيقة المستر براين رئيس المراقبة العام في فلسطين وهو المسوءول فعلا عن الفرع الموجود في شرق الاردن ويتقاضى من اجل ذلك (٢٠٠) جنيه فلسطيني سنويا والحقيقة كما تعلمون ان رئاسته لفرع التدقيق في شرق الاردن امر واقع لا جدال فيه اما ما ورد بخصوص رئيس قلم التدقيق والتحقيق وهو رئيس اسميا كما اسلفت فلا اريد الخوض بهذا الموضوع ولا اكون بذلك قد تعرضت له او عليه الا انه لا بد لي من كلمة واحدة وهي ان الاعمال التي عزيت لمدير هذه الدائرة يقترف امثالها وامثال امثالها كثير من بقية روءساء الدوائر هذا فيما اذا عدت مخالفات للقانون وتبذير باموال الامة وثبتت هذه المخالفات وهذا التبذير بصورة فعلية ·

فالموضوع الاساسي والمحور الذي يجب ان تدور عليه هذه القضية هو مشروعية دائرة المراقبة في شرق الاردن ام عدمها ، وفيما عدا ذلك يكون من قبيل القشور لا من القبيل المسائل الجوهرية التي من واجب المجلس العالي البحث بها حرصاً على الامانة العزيزة التي ائتمنه عليها ·

اما بخصوص اقتراحات حضرة الزميل صاحب السوءال وهي اولا تعيين مدة للحكومة لتقديم مشروع قانون دائرة المراقبة في شرق الاردن ولو ان الجواب على هذا الاقتراح قد سبق وروده فيما قلت الا انني اكرر القول بان مجرد طلب وضع قانون لهذه الدائرة هو اقرار بمشروعية وجودها في شرق الاردن وذلك ما لا نريده بتاتاً ونرفضه بالوجه القطعي لاسيما وهذه الدائرة تابعة لوزارة المستعمرات شئنا او ابينا وغيرنا الاسماء او قبلناها

اما بخصوص الاقتراح الثاني : وهو توقيف دفع المياومات ·

ان المركز الاصلي لدائرة المراقبة هو العاصمة ولا يعقل ابداً ان يذهب احد موظفي هذه الدائرة

الى الملحقات لعمل رسمي دون ان يتقاضى مياومات وفيما اذا رأى المجلس العالي الموافقة على ذلك فهذا يحتاج لتعديل القانون المختص بدفع هذه المياومات ٠

عطاء الله بك — كل هذا ناشيء عن عمل رئيس الحكومة ٠

رفيفان باشا — لماذا نتكلم عن امور لافائدة من ذكرها والقضية ليست قضية رئيس حكومة او غيره ٠

عقله باشا المحمد — اشتغلنا منذ العام في دائرة المراقبة وكنا قررنا الغائها ماذا كانت النتيجة لاشيء فأذا كان المراد والاشتغال بامر الاصلاح حقيقة يجب ان يعمل عملا صالحاً ومثمرا ٠

شمس الدين بك — الا يجب ان نتكلم على الاقل فيما اذا كانت مساعينا تذهب ادراج الرياح ؟ لان من كلامنا هذا يفهم اننا نتوجع واننا نشعر بالالم ٠ خير من ان تقول الناس انهم لايشعرون ولايشتكون ٠

عطاء الله بك — ان المسؤل هو رئيس الوزراء ٠

نجيب بك ابو شعر — لان رئيس الوزراء هو رئيس دائرة المراقبة ايضاً لانها تابعة له

رفيفان باشا — اما ارتأيتم لزوم الغائها اي الغاء دائرة المراقبة ؟ واذا كانت الحكومة لم توافق على هذا الالغاء فلانها لم تتمكن من تنفيذ قرار المجلس العالي ٠

نظمي بك — ما كنت اريد ان اتكلم لما الم بي من مرض لولا ان الجأني الزميل نجيب بك ابوشعر ، لاني كثيرا ما اصغي اليه ولكنني لم استطع ان اوءلف بين المتناقضات والغرائب ٠

قال ان وجود دائرة المراقبة في شرق الاردن مخالفة فظيعة لما للبلاد من حرية واستقلال وما لبث ان عاد وقال، بانها موجودة ان اردنا او ابينا وانها تابعة لوزارة المستعمرات وان وجودها امر واقع فهل في مثل هذا القول كرامة لهذا المجلس ان دائرة المراقبة نفسها انت وعلى مسمع الزميل قالت انها دائرة مربوطة بدوائر الحكومة وانها خاضعة لقوانين البلاد ٠

قد يكون الامر على عكس ما قالت ولكن ليس للزميل الكريم ان يصرح بما صرح به ولا ان يدافع عن دائرة شكونا منها وما زلنا نشكو ٠

نجيب بك ابو شعر — الآن ظهر انك مريض ٠

نظمي بك — انت المريض وامرض من مريض ، فهل لرجل يعرف الاصول المالية ويقول بعدم لزوم لهذه الدائرة ٠ كان عليه ان يدرس قليلا ثم يتصدى للدفاع بصورة مشروعة ومعقولة ٠ ان في سائر حكومات العالم يوجد دوائر للتدقيق يقال له ديوان المحاسبات العامة وهذه

الدائرة هي التي تنظم الامور المالية وتراقب الصرف وتقوم بالاعمال المنوطه بهذه الدائرة ولكن المجلس كان في الدورة السابقة قال بعدم لزوم هذه الدائرة لان المعتمد البريطاني هو الذي يقوم باعمال ديوان المحاسبات ولان هناك مستشار مالي ولان المالية تدار مباشرة فليس من حاجة لوجود دائرة مراقبة تراقب اعمال دائرة المراقبة الحقيقية ، فلو كنا نحن المهيمنين والمسيطرين على الدائرة المالية لكن من الضروري تشكيل ديوان محاسبات عامة ولكن طالما ان الصرف وغيره من الاعمال المالية ليست بايدينا فليس ، من حاجة لمثل هذه الدائرة ٠

وقال الزميل المدافع ان الاعمال التي عزيت لمدير هذه الدائرة يقترف امثالها كثير من روءساء الدوائر الاخرى كان هذه الاعمال بنظره لاتستوجب الاهتمام مع انه لو كان يعلم شيئاً عن مثل هذه الاعمال لوجب عليه بحسب الامانة ان يعلن عنها وان يطلب اجراء التحقيق من اجلها لان هذه الاعمال لا يجوز السكوت عنها ٠ فاذن كان اقتراح الزميل الانسي بك بخصوص التحقيق عن هذه الاعمال في محله ٠

ومما يجب على الحكومة اذا كانت ترغب بالمحافظة على اموال الامة ان تقوم بمثل هذا التحقيق النزيه ٠

ثم قال بخصوص اقتراح الانسي الثاني بانه غير ضروري لان التحقيق لايكون الا بعد تعديل قانون الانتقال والسفر في حين ان المواد التي ابانها الزميل الانسي بك لو صحت وثبت بالتحقيق انها واقعة فلا ريب ان رئيس تلك الدائرة يكون مسوءلا عن مثل هذه الاعمال المخالفة للقانون السالف الذكر لذلك اوءيد الزميل الانسي بك بمقترحاته وارجو من الزميل نجيب بك ابو شعر ان يحمل جوابي هذا على حسن نية ٠

شمس الدين بك — انني اوءيد الزميلين الانسي بك ونظمي بك هذا وانهما لم يتركا لي ما اقوله في هذا الموضوع ٠ غير انهما نسيا بان المراقبة ما اصبحت كبقية الدوائر الا بعد ان اقر المجلس موازنتها في الدورة الماضية على ان يعرض علينا نظام او قانون في هذه الدورة بشأن تغيير وضعيتها الحاضرة ٠ فانا من الاول قلت بان دائرة المراقبة تحتاج الى الانتقاد الشديد هذا وقد ذكر الاستاذ نظمي بك ان هذه الدائرة تحتاج لمراقبة ثانية لما ارتكبته من الاغلاط والسيئات لذلك هي احق ان تراقب اكثر من ان تراقب بقية الدوائر ٠

وبما ان هذه الدائرة تدار من قبل المراقب العام المستر براين وهو احسن رجل انكليزي ام فلسطين حسبما يقولون فاذا كان الامر كذلك لماذا اختص منطقة شرق الاردن بالمستر فرح الذي

كرهه الملاء من سوء تصرفاته بالنسبة لدائرته والموظفين الآخرين في جميع انحاء الامارة فانا بدوري والفت نظر المستر براين المراقب العام لحكومة فلسطين عن طريق ضبط هذا المجلس لان كراهة هذه الدائرة ناشئة عن وجود هذا الرجل هذا مع تأييدي لاقوال الزميلين ·

نجيب بك ابو شعر — يظهر جلياً ان نظمي بك بحالة صحية غير ملائمة وقد فهم اقوالي عكس ما تنطويه من معاني لا كما قال حضرته بان اقوالي تنطوي على متناقضات عديدة فالمتناقضات هي بما ابداه وقد سبق له وكان من محبذي عدم الاعتراف بدائرة المراقبة كما بينت رأيي في ضبط هذا المجلس ولكنه الآن يرجع و يقول بانه لا بد من دائرة المراقبة في شرق الاردن · نعم انا اقول بانه لا بد من ديوان تفتيش لدوائر المالية ومعنى الدوائر المالية التابعة لحكومة شرق الاردن لا دائرة تأتينا من غير شرق الاردن وتؤلف بغير رأي حكومة شرق الاردن وتكون تابعة لوزارة المستعمرات ·

اهل انا الذي يناقض اقواله ام حضرة الزميل انا اظن انه اراد ان يتكلم رغم قوله بانه لم يرد الكلام وانه اراد ان يفند اقوالي عله يهتدي الى شيء يقوله ولكني اقول للزميل بانه خير له ان لا يتحداني وان لا يلعب بالنار لانني لست من الرجال الذين يسكتون على مثل هذا التهكم فاذا كانت لديه حسن نية كان عليه ان يبحثون ان يأخذ كلامي حرف بحرف و يقول قال كذا واقول كذا مع ان جميع النقاط التي عددها لم تخرج عما قلته في محضر هذا المجلس ، لقد استندت على نقطة اساسية وهي عدم مشروعية وجود دائرة المراقبة ولم اتطرق الى غير ابحاث لانها غير ضرورية وغير جوهرية ولا اريد القول بان بعض الزملاء الذين تطرقوا اليها لم يفعلوا ذلك الا بدافع التحامل الشخصي لا عن حسن نية كما قيل ·

انا ليس بيني و بين مدير المراقبة قسطندي بك فرح اي علاقة صداقة حتى ادافع عنه

محمد بك الانسي — ولكن رجاك للمدافعه عنه ·

نجيب بك ابو شعر — (مداوماً) وانا اقول للانسي بك انه يوجد اشخاص ان لم يكونوا اوعزوا اليه بل رجوه للتحامل على مدير المراقبة قسطندي فرح ولتقديم هذه الاسئلة ·

محمد بك الانسي — انت مخطيء ·

نجيب بك ابو شعر (مداوماً) انا لست مخطيء وهذه هي الحقيقة فلا نريد ان نتطرق للشخصيات ولا نريد ان يكون سجل هذا المجلس مملوء بالشتائم والاغراض بل يجب ان يكون سجلا يبحث في المسائل العامة وللصالح العام لا غير ··

نجيب بك الشريدي — ما كنت اود خوض عباب هذا الموضوع بعد ان قتله الزملاء بحثاً

واشبعوه تمحيصاً من جميع وجوهه لولا انني اعيذ هذا المجلس من ان يكون مسرحا للتمثيل واضاعة اوقات الامة بالمشاحنات والانتصار الى زيد والتحامل على عمرو وان احد الزملاء قدم للحكومة سوءالا يطلب فيه بعض البيانات عن اعمال اتصل به خبر حصولها في دائرة تدقيق الحسابات و يطلب صاحب السوءال بعد اخذ الجواب من الحكومة تشكيل لجنة تحقيق للقيام بما يعزى الى هذه الدائرة فلو فرضنا ان لجنة التحقيق ايضاً انحرفت عن وجهة الاستقامة وجب ان تشكل لجنة تحقيق لتحقق عنها واذا انحرفت الثانية وجب تشكيل الثالثة فينجم عن ذلك التسلسل ·

ان الاسباب التي حدت بي للبحث بالموضوع على هذا الشكل لانني لم ار عملا من الاعمال في شرق الاردن سار على وجهة الاستقامة منذ تشكيلها حتى الان واسئل الله ان يكون تشائمي معكوسا·

ان ماذكره الزميل صاحب السوءال بخصوص توقيف مياومات الموظفين الذين يذهبون للتحقيق في بلادهم و يبيتون في بيوتهم وان يتخذ المجلس قراراً يقضي بتحديد وقت معين للحكومة لوضع صيغة القانون الذي قرره المجلس في الدورة الماضية فيما يتعلق بتحديد صلاحيات ودرجة ارتباط هذه الدائرة بالحكومة ·

ان هذين البندين من الاقتراح اعتقد انهما مشمولان بالبند الثالث المتعلق بتشكيل لجنة التحقيق لتقوم بتفتيش دائرة المراقبة فأن هذا التحقيق لاشك سيشمل معاملة المياومات فاذا وجد ماهو مخالف للقانون فيها استردت تلك المياومات من قابضيها وان الحكومة اذا استطاعت تشكيل لجنة تحقيق لتفتيش هذه الدائرة يكفينا لان نعلم بأن هذه الدائرة مربوطة بالحكومة ارتباط فعلي لا اسمي · نحن اكثرنا من اللوم على الحكومة في كل مواضيعنا التي تتعلق في امور البلاد غير انني في الوقت ذاته لا اعتقد ان الحكومة اعطيت اكثر مما في يدها ورفضت ولكن الشيء الوحيد الذي نطلبه من الحكومة اما ان تقف موقف المدافع عن حقوق البلاد وان تضحي بكل مصلحة شخصية تجاه المصالح العامة واما ان تترك الكراسي لغيرها ليجرب نفسه في ميدان النضال هذا كل ما نطلبه من الحكومة ·

علاء الدين بك طوقان — المسألة بسيطة جداً وهي ، ان رجال الحكومة تتنازل عن كراسيها لغيرهم ونقول ان المسألة بسيطة جداً ؟

نجيب بك الشريدي — (مدوماً) انا لا استطيع الجزم بأن مايعزى الى دائرة المراقبة بأنه صحيح او غير صحيح ولكن التحقيق يجلي الصدا و يظهر الحقائق واطلب من الحكومة ان تصرح في هذا المجلس هل باستطاعتها تشكيل لجنة تحقيق لهذه الدائرة ام لا وهل هي عازمة على

تشكيلها بناء على طلب المجلس ام ستضرب بأقتراح المجلس عرض الحائط كما ضربت بوضع صيغة القانون الذي يحدد صلاحيات ودرجة ارتباط دائرة تدقيق الحسابات بالحكومة ؟ وارجو من توفيق بك ان يتفضل بالاجابة على ذلك ·

توفيق بك — بدون ان يطلب مني نجيب بك ان اتكلم كان من واجبي ان ابدي الرأي فيما قاله العضو المحترم مقدم السوءال · لقد اقترح حضرته ثلاثة امورالاول تعيين مدة لتقديم مشروع قانون دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات فقد سبق لي ان عرضت للمجلس العالي ان صيغة المشروع قد نظمت وانها تحت البحث في المجلس التنفيذي ومن الطبيعي ان تتم في اقرب وقت ·

اما الاقتراح الثاني ،وهو مايتعلق في توقيف دفع المياومات فلا اشارك حضرة العضو الرأي فيه لان ذلك امر اداري بحت ولكنني سأوجه نظر فخامة رئيس الوزراء الى التفويض الذي اعطاه · واصرح ان الحكومة ستنظر الى الاقتراح بنظر الاعتبار ·

الامر الثالث ،وهو طلب تشكيل لجنة للتحقيق فأقول عليه ان من واجب الحكومة ولو لم يطلب حضرة العضو السائل اجراء التحقيق في هذا الشأن ان تقوم من نفسها بالتحقيق عما قيل بعد ان سمعت بتهم معينة موجهة الى رئيس دائرة تبتعد انه تابع كبقية الموظفين الى قوانين الحكومة وانظمتها ·

ولهذا اصرح لحضرته بأن التحقيق واقع لامحالة ولكن شكل التحقيق معين في قانون الموظفين وسيوجه بعد الاطلاع على محتويات الضبط والتمعن فيها سوءال رسمي لرئيس هذه الدائرة ليجيب عليه ثم تجري التعقيبات القانونية بشأنه ·

« وهنا صفق بعض الاعضاء استحسانا لهذه البيانات »

وكيل الرئيس — انتهى البحث · عندنا معاهدة الصلح مع تركيا ·

توفيق بك اذا امرتم ان نقرأ تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣١ :·

وكيل الرئيس — تفضل ياتوفيق بك ·

توفيق بك — المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣١ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ·

قبلت ·

المادة الثانية : عدلت المادة الثانية من قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٩ المنشور في العدد ٢٥٩ من الجريدة الرسمية الصادرفي ١٦ نيسان ١٩٣٠ مايلي :

لا يستوفى رسم عن معاملات انتقال الاموال غير المنقولة بشرط ان يقدم طلب خلال المدة التي تنتهي بتاريخ ٣١ مارت سنة ١٩٣٣ ·

قبلت ·

وكيل الرئيس : اضع مجموع القانون بالرأي ·

فوافق المجلس عليه

نجيب بك الشربدي — كان اقتراحي المختص برسوم التسجيل يحتوي على اربعة بنود هذا واحد منها كنت طلبت اولا تنزيل رسوم التسجيل بنسبة تتلائم مع اوضاع البلاد الاقتصادية وطلبت ايضاً ان تلغى الرسوم التي تستوفى بنسبة عشرة في المائة من مجموع رسوم الفراغ بأسم حصةولاية · لان الغرض الموضوع من اجله هذه الرسوم لم يكن موجوداً في شرق الاردن لان حصة الولاية انما وضعت كتدبيرعند تشكيل المحاسبة الخصوصية في الدور التركي ·

والرابع اعفاء معاملات التسجيل والانتقال من رسوم حصر الارث وثمن الورقة والكاتبية وجاء بند واحد من الاقتراح ولم تأت الثلاث بنود الاخرى فأرجو بيان الاسباب ·

توفيق بك —عندما اقترح حضرة العضو المحترم تنزيل رسوم تسجيل الاراضي كنت ذكرت له بصراحة ان هذه الرسوم كثيرة ومن الواجب تنزيلها · وفي اليوم الثاني تباحثت مع مدير الاراضي بهذا الشأن فوجدت ان هذه الفكرة مقبولة لديه وانه قائم بأعداد لائحة قانونية لهذا الغرض وعندما ارسلت اليه الاقتراح اجاب الرئاسة بأنه سارع بتنظيم اللائحة المتعلقة برسم الانتقال وانه سينظم صيغة اخرى تتعلق ببقية المقترحات وسيقدمها بأقرب وقت وبالامس اكدت عليه واننا بأنتظار ورود هذه الصيغة ·

وكيل الرئيس — موضوع الجلسة الاتيه :

١ — اقتراح تعديل قانون الدخل ·

٢ — معاهدة الصلح ·

٣ — الميزانية ·

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي